مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 42 العدد 1–2026: 331–350

Damascus university Journal for the economic
and political sciences Vol 42 No.1- 2026: 331–350

الأمن القومي العراقي والتهديدات غير التقليدية (البيئية والوبائية)

خلف لطيف علي نايف[1]*

1–م. د، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

*-khalaf.l@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

يُعد مفهوم الأمن القومي العراقي من المفاهيم المعقدة التي لم تعد تقتصر على الجوانب العسكرية والحدودية التقليدية فحسب، بل امتدت لتشمل أبعاداً حيوية تمس صلب حياة المواطن واستقرار الدولة. في ظل التغيرات المناخية المتسارعة والأزمات الصحية العالمية، برزت التهديدات غير التقليدية " الوبائية والبيئية " كعناصر ضاغطة تتجاوز قدرة السلاح التقليدي على المواجهة. ويمثل الأمن القومي للعراق قدرة الدولة على حماية كيانها، ومصالحها، وقيمها من التهديدات الخارجية والداخلية. ومع تطور البيئة الدولية، انتقل التركيز من "أمن الدولة" بمفهومه الضيق إلى "الأمن الإنساني"، حيث أصبح توفر المياه، وسلامة الغذاء، والتحصن ضد الأوبئة ركائز أساسية لا يقل شأنها عن حماية الحدود. ومن الناحية البيئية، يُصنف العراق كواحد من أكثر خمس دول في العالم تأثراً بالتغيرات المناخية، هذه التهديدات ليست مجرد ظواهر طبيعية، بل هي محركات لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، أما من ناحية التهديدات الوبائية، أثبتت جائحة كورونا والأوبئة الأخرى (مثل الحمى النزفية والكوليرا) أن الأمن الصحي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، إذ تضطر الدولة لتوجه ميزانيات ضخمة لمواجهة الأزمات الصحية بدلاً من التنمية. كما أن الأوبئة قد تؤدي إلى توترات اجتماعية وفقدان الثقة بالمؤسسات الحكومية إذا لم تتم إدارتها بكفاءة. كما إن ضعف البنية التحتية التي تجعل العراق عرضة لانتشار الأمراض العابرة للحدود بشكل أسرع من غيره.

فمنذ العام 2003، وذهنية صانع القرار في العراق تتجه إلى محاولة صياغة البناء الإستراتيجي للأمن القومي، وفي ذات الإطار فإن ما يعزز الأمن القومي هو أن التوجه الوطني بذاته يحاول إيجاد مقاربة أمنية قادرة على أن تتعامل مع التحديات المختلفة الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأمن القومي العراقي خصوصاً تلك التحديات التي يرتبط تأثيرها واستمرارها بمشاريع خارجية إقليمية ودولية.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي العراقي، التهديدات غير التقليدية، البيئية، الوبائية، الجائحة، التلوث البيئي.

تاريخ الايداع: 2025/12/17
تاريخ النشر: 2026/01/25

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب CC BY-NC-SA

Iraqi national security and unconventional threats (environmental and pandemic)

.khalaf Lateef Ali Nife[1*]
1-Dr, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad.
*-khalaf.l@cis.uobaghdad.edu.iq

Received:17/12/2025
Accepted:25/01/2026

Copyright:Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:

The concept of Iraqi national security is considered one of the complex concepts that is no longer limited to traditional military and border aspects alone, but has extended to include vital dimensions that affect the core of citizens' lives and the stability of the state. In light of accelerated climate changes and global health crises, unconventional threats — "epidemic and environmental" — have emerged as pressing elements that surpass the capabilities of conventional weapons to confront. Iraqi national security represents the state's ability to protect its entity, interests, and values from external and internal threats. With the development of the international environment, the focus has shifted from "state security" in its narrow sense to "human security," where the availability of water, the safety of food, and protection against epidemics have become essential pillars no less important than border protection. Environmentally, Iraq ranks among the five countries in the world most affected by climate change. These threats are not merely natural phenomena; they are drivers of political and social instability. Regarding epidemic threats, the Corona pandemic and other epidemics (such as hemorrhagic fever and cholera) have demonstrated that health security is an integral part of national security, as the state is forced to allocate budgets. Since 2003, the mindset of the decision-maker in Iraq tends to try to formulate the strategic construction of national security, and in the same context, what strengthens national security is that the entire national approach tries to find a security approach capable of dealing with the various internal and external challenges that affect Iraqi national security in particular. Those challenges whose impact and continuity are linked to external regional and international projects.

Keywords: Iraqi national security, unconventional threats, environmental, Epidemiological Pandemic, Environmental pollution.

المقدمة:

زاد الاهتمام عالمياً وعربياً ومحلياً بالقضايا البيئية والوبائية لتأثيرها المباشر على الإنسان من خلال تفاقم مشكلة التلوث البيئي والوبائي، إذ تعد آثارها من أبرز المشكلات التي ظهرت في الآونة الأخيرة، التي تركت آثاراً إجتماعية وصحية وإقتصادية وكان من أبرز الأسباب هو السلوك البشري، وأن موقع العراق في الطرف الغربي لقارة آسيا بالقرب من الخليج العربي، وأن موقعهُ الجغرافي سيكون موطناً مرشحاً لإنتشار الأمراض، مما لهُ تأثير كبير على الصحة العامة بسبب العواصف الغبارية وإرتفاع درجات الحرارة وقلة الغطاء النباتي والتزايد السكاني والتطور التنموي غير المستدام للقطاعات المختلفة.

وقد عمدت الدراسة في هذا البحث إلى إستخدام مصطلح (الأمن القومي) بدل (الأمن الوطني) لسببين؛ الأول أن الأخير يشير إلى بعد مؤسسي استجد في العراق بعد أحداث عام 2003، والدراسة هنا مهتمة بالبعد الواقعي والمعطى الشامل لتشعبات مفهوم الأمن القومي، والسبب الثاني أن مصطلح الأمن القومي أكثر شيوعاً وتداولاً بين الأوساط الأكاديمية والدراسات الأمنية.

ويعد الأمن القومي ضرورة حتمية لحماية منجزات الفرد والجماعة ومتابعة إحراز التقدم والنمو وتعزيز السيادة الوطنية، وهذه الضرورة تتصاعد كلما تطور الإنسان وازدادت متطلباته وقدراته والتحديات التي تواجهه، لذلك اتخذ الأمن مستويات متعددة إنتقل فيها من الأمن الفردي الذاتي إلى الأمن القومي، الأمن الإقليمي، الأمن العالمي، والذي يهمنا في هذا المبحث هو الأمن القومي للدولة، إذ أن الأمن القومي للدولة الواحدة لا يعتمد عليها وحدها، خصوصاً إذا تعرضت لتهديدات غير تقليدية " البيئية والوبائية" لأن الدولة في الوقت الحالي لا تمارس نشاطها في فراغ، بل في بيئة محلية وإقليمية ودولية.

وفيما يخص سياسة الأمن القومي العراقي، فهي تشمل الإجراءات كافة التي تراها الدولة كفيلة لحماية كيانها وتحقيق أمنها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، وفي العراق يواجه الأمن كثير من التحديات، بل أن الهاجس الأمني يتقدم على ما عداه، وتستقطع الإجراءات الأمنية وبناء المؤسسات الأمنية جزءاً كبيراً من ميزانية العراق، مما يعيق تنفيذ الكثير من المشروعات الاستثمارية، وعمليات إعادة الإعمار والبناء. ويبدو أن الدور الأمني لم يعد يقصد بهِ حماية الحدود أو المؤسسات الرسمية أو الأمن الداخلي بحدوده المعروفة، بل تطور ليشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية ويشمل التهديدات غير التقليدية " الوبائية والبيئية " وغيرها، كذلك تطور الأمن ليكون مرتبطاً بقرارات الأمن الجماعي والمنظمات الدولية.

إن أحداث تفشي الأوبئة هي مجموعة من أحداث الطوارئ الصحية، فهي تعد جزء من مجموعة من الأحداث المرضية غير المتوقعة التي صارت تتحدى أنظمة الصحة العالمية على مستوى العالم وعلى نحو مستمر، وهو ما أدى إلى تحويل الصحة العالمية من التركيز الإنساني على الصعيدين الوطني والدولي إلى التركيز الأمني مع ما ينتج من ذلك من تغييرات في الأولويات مع التغيرات البيئية وظاهرة الإحتباس الحراري ومع أزمة إندلاع متلازمة الإلتهاب الرؤي الحاد، أو ما يعرف بوباء سارس عام 2003، تبين أن الأوبئة لم تعد مجرد قضايا تقليدية للطب العام، ولا يعني هذا أن جميع المشكلات الصحية تعتبر تهديدات أمنية، ولكن أخذت تظهر بعض الأمراض على نحو بارز في جداول أعمال الأمن الدولي، وهناك بالتأكيد مجموعة فرعية من الأمراض تجذب قلقاً أمنياً أكثر شمولاً ومستداماً؛ ذلك لأن هذه الأمراض يمكن أن تسبب بسرعة مستويات كبيرة من الإصابات والوفيات، وتسبب أيضاً صدمات إقتصادية شديدة، كما يمكن أن تثير الخوف على نطاق واسع وإضطرابات إجتماعية لدى السكان.

الإشكالية: تتمثل إشكالية البحث بمحدودية إستراتيجية الأمن القومي العراقي مقابل الإعتماد على مرتكزات بيئتهُ الطبيعية. ويمكن القول، إن مشكلة الأمن القومي أصبحت هاجساً ليس فقط للحكومات وإنما للشعوب أيضاً، ولم تعد مهددات الأمن القومي هي الجيوش والمخاطر العسكرية فحسب، بل أصبحت الأوبئة ومتغيرات البيئة وكذلك المخاطر السيبرانية أيضاً، أو ما يمكن التعبير عنهُ بالمخاطر والتهديدات غير التقليدية. ويمكن طرح مشكلة البحث على شكل تساؤلات وكالآتي: ماهي إستراتيجية الأمن القومي العراقي؟ وماهي خصائص الأمن القومي العراقي؟ وما أبرز التحديات تجاهه؟ وماهي التهديدات المستجدة غير التقليدية التي تواجه أمن الفرد والمجتمع؟.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضية الأساسية التي مفادها: إن العراق بعد عملية أحداث عام 2003، تم اختبارهِ (دولةً وشعباً) بمحن وتقلبات كثيرة وإنهُ نجح في توظيف وإدارة أنماط متعددة من القوة، لحسم المواجهة مع التهديدات بإختلاف أنواعها التقليدية وغير التقليدية، واستطاع أن يبقى على كيان الدولة ومؤسساتها.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية: دراسة واقع الأمن القومي العراقي وأشكال التهديدات غير التقليدية التي طرأت بعد أحداث عام 2003، ودراسة أنواعها وطرق معالجتها.

2- الحدود المكانية: جغرافية الدولة العراقية، وفقاً لتأثيرها وانعكاسها على الأمن القومي العراقي.

3- الحدود الموضوعية: دراسة المتغيرات والتهديدات غير التقليدية وتأثيرها على الأمن القومي العراقي ومعطيات البيئة وتأثيرها.

أهمية الدراسة: يمكن الشعور بأهمية الدراسة من أهمية موضوع الأمن القومي، لا سيما بعد شيوع الأنظمة السياسية الديمقراطية وتزايد الوعي فيما يتعلق بحقوق الإنسان من جهة، وتزايد ظهور التهديدات والمخاطر التي تواجه أمن الفرد والمجتمع والدولة في آنٍ واحد، مما نتج عنهُ الآتي:

1- محاولة الدول بإختلاف ظروفها المحافظة على أمنها القومي وتوظيف القوة المتاحة لتلبية متطلبات أمنها القومي والمحافظة على كيانها ومستقبل قيمها ومدركاتها.

2- الحاجة إلى فهم كيفية توظيف إستراتيجية الأمن القومي للقوى المتاحة ومتطلبات الأمن القومي بأمثل إستخدام للقوة، فما أَحوج العراق اليوم إلى توظيف صحيح لأنماط ما متاح لهُ من عناصر للقوة في رسم معالم واضحة تحدد الخطوط العامة لإستراتيجية قومية شاملة تحقق متطلبات الأمن للدولة والمجتمع.

أهداف الدراسة:

نتج عن الخوض في هذه الدراسة الحصول على غايات وأهداف عدة يمكن تناولها على شكل نقاط وكما يلي:

1- بيان مفهوم التهديدات غير التقليدية للأمن القومي العراقي وكيفية وضع الحلول الممكنة للحد من تأثيرها على العراق.

2- الكشف عن قدرة العراق دولةً وشعباً على توظيف ما متاح من عناصر القوة لصيانة أمنه القومي.

3- الوقوف على أبرز مشكلات أو معوقات بناء معادلة مستقرة ومتوازنة للأمن القومي في العراق وإستشراف خيارات العراق الإستراتيجية الضامنة لمصلحته الوطنية.

مناهج الدراسة: إعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي ومقترباته (الوصفي والتحليلي)، للكشف عن الوقائع المجتمعية والأمنية، كما تمت الإستعانة بجداول إحصائية لعدة موضوعات.

الدراسات السابقة:

إستندت هذه الدراسة إلى دراسات سابقة عدَّة، نذكر بعض منها وكالآتي:

يهدف بحث التحديات الإستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد العام 2023، للباحثين: م. د يوسف راضي كاظم كاطع والباحث م. م عبدالجبار كريم عبدالأمير طعمة / البحث منشور في العدد العشرون / مجلة كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية / 25 نيسان / 2023، إلى دراسة الأمن كمحور رئيسي، وهي محاولة لوضع آليات للعمل وفق معايير تتناسب مع الواقع الذي يعيشهُ العراق، وتتركز في المحافظة على الوجود الكياني، على الرغم من أن عملية إستتباب الأمن هي عملية نسبية وليست مطلقة ولا يمكن أن يتحقق الأمن بكل جوانبهِ مهما بلغت الدولة من القوة والتفوق الصناعي والعسكري والإستقرار السياسي.

ويهدف بحث الآثار الاقتصادية والإجتماعية لجائحة كورونا على الاقتصاد العراقي، عبدالرحمن عبيد جمعة / كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة الأنبار / العراق / 2022. إلى دراسة الآثار الاقتصادية التي تتمثل في دخول العراق في مرحلة الركود الاقتصادي بسبب جائحة كورونا، كذلك تحليل الآثار الاجتماعية لهذه الجائحة، وكذلك تحدي اهم الاستراتيجيات التي يجب العمل

عليها من أجل تخفيف أثر هذه الجائحة على الاقتصاد العراقي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي إنخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة العجز في الموازنة؛ بسبب إنخفاض أسعار النفط وإرتفاع نسب البطالة والعنف الأُسري، ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث، وجوب قيام الحكومة بإصلاح عام لمواجهة الجائحة وأسعار النفط. وإختلاف دراستنا عن هذه الدراسة هي أنها تناولت توظيف القوة المتاحة ومتطلبات الأمن القومي لمعالجة هذه الظروف غير التقليدية.

ويناقش بحث سياسات الأمن الوطني في العراق بعد عام 2003، مها قيس جابر / مركز الدراسات افستراتيجية والدولية / جامعة بغداد/ 2021، السياسات التي اتبعها العراق فيما يخص أمنهُ الوطني بعد العام 2003، حيث تعرض الأمن العراقي إلى تحديات كبيرة على جميع المستويات، السياسية والإجتماعية والإقتصادية ..، كما يناقش السياسات والخيارات البديلة للحفاظ على الأمن، فالتحديات كانت كثيرة ولا تزال، ويذهب البحث لإثبات فرضية أنهُ كلما كانت التحديات كبيرة، كلما تطلب ذلك رصد سياسات على مختلف الصعد لمواجهتها. ويتفق هذا البحث مع بحثنا في أنهُ يتناول الأمن العراقي، ولكن الإختلاف هو أن بحثنا قد تناول التحديات غير التقليدية (البيئية والوبائية).

أما بحث الإستراتيجيات الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام 2003، د. إبتسام حاتم علوان / المجلة السياسية والدولية / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية / العراق / 2013. إنهُ مفهوم الأمن القومي في الدولة العراقية الجديدة يعني قدرة الحماية الذاتية المتكاملة المتأتية من الخطط الشاملة والتطبيقات المتجانسة التي تتمكن بها الدولة من خلال منابع قدراتها السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية على حفظ المواطن والوطن والمصالح الوطنية في السلم والحرب، وعلى تنوع مساحات الحقوق والواجبات والمسؤوليات والأهداف، في دوائرها الشخصية والجماعية الشعبية والرسمية.

أما بحثنا الموسوم بـ الأمن القومي العراقي والتهديدات غير التقليدية " البيئية والوبائية "، فقد أضاف الكثير من المعلومات التي لم تتناولها الدراسات السابقة، حيث تم التطرق للظروف الإستثنائية الحرجة لوضع الشعب العراقي أثناء جائحة كورونا وكيف تعاون الجميع من أجل تجاوز هذه المشكلة، كذلك تشخيص أسباب حصول الكوارث البيئية من التصحر وقلة المياه والجفاف والإحتباس الحراري ووضع بعض الحلول الممكنة لها.

هيكلية البحث: إقتضت هيكلية البحث أن تتوزع هذه الدراسة إلى أربعة مطالب بحثية لتغطية الإشكالية التي طرحت في عنوان الدراسة، فضلاً عن الملخص والمقدمة والخاتمة والاستنتاجات، وجاء المطلب الأول بعنوان، خصائص الأمن القومي العراقي والتحديات التي تواجهه، أما المطلب الثاني فكان يحمل عنوان، التهديد السياسي والأمني للأمن القومي العراقي، أما المطلب الثالث فكان يحمل عنوان، التأثير الاقتصادي والإجتماعي على الأمن القومي العراقي. أما المطلب الرابع والأخير فحمل عنوان، التهديدات البيئية والوبائية الناتجة من البيئة.

المبحث الأول: خصائص الأمن القومي العراقي والتحديات التي تواجهه:

إن لكل دولة إستراتيجية شاملة تستند إلى ركائز معينة تحدد فيها الأُسس التي تعتمد عليها هذه الإستراتيجية والأَهداف المرسومة ضمن إطارها الزماني والمكاني، وإنعكاس ذلك على نطاقها الداخلي والخارجي. إذ نص الدستور العراقي في المادة (110) لعام 2005، على أَن سياسة الأمن القومي العراقي من واجبات الحكومة الإتحادية حصراً، لذلك فهي تعد مطلباً دستورياً تقدمهُ الحكومة لتوضيح رؤيتها للمصالح الوطنية وللتهديدات والوسائل المتوفرة لمواجهتها وفق بعض مرتكزات بيئة العراق الطبيعية المتمثلة بالموقع الجغرافي والمورد النفطي والزراعي التي تتصف بهَ والمتوفر من أجل تحقيق الأمن القومي للشعب العراقي.

المطلب الأول: خصائص الأمن القومي العراقي:

تختلف إستراتيجية الأمن القومي من دولة لأخرى، بإختلاف عناصر ومتغيرات بناء الاستراتيجية الشاملة للدولة، والمعطيات البيئية، والتركيبة البنيوية للدولة والمجتمع، وملامح هويتها، وما تملك من أنماط القوة والقدرة على التوظيف، فلا يتوقع أن توجد دولتان متماثلتان في الأبعاد البيئية، والمدركات المكونة لشخصية الدولة، وتحديد دورها ومكانتها في نطاق التفاعلات البيئية، حتى وإن

وجدت بعض النماذج المتوائمة ، ذات المشتركات المتعددة، من حجم ومواقع وقدرات وغيرها، وبناء عليه يمكن تلمس الخصائص التكوينية للأمن القومي العراقي بالنقاط التالية:

أولاً: الخصائص الجيوبوليتيكية:

منح العامل الجغرافي العراق أهمية جيوبوليتيكية في منطقة من أكثر المناطق القلقة جيوبوليتيكياً في العالم، فهو يقع ضمن الإطار الأرضي ذو الأهمية الإستراتيجية الذي يشكّل هلالاً يحيط بالقلب الروسي، والعراق يقع أيضاً ضمن منطقة (المصير) وهي من أهم المناطق من الناحية الإستراتيجية والسيطرة عليها تعني السيطرة على أجزاء أخرى من العالم، كما إنهُ يعد جزءاً من الجسر الذي يربط القلب الشمالي الذي يشكل رقعة ممتدة بين الفولغا في شرق سيبيريا والقلب الجنوبي الممتد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما أنهُ يدخل ضمن الهلال الداخلي الذي يشمل سواحل أوربا والجزيرة العربية وسواحل جنوب آسيا والهند وقسماً كبيراً من البر الصيني(حسن، 2022، ص496-498).

ومن الناحية الاقتصادية نجد أن العراق يمتلك إحتياطات كبيرة من الطاقة تأتي في مقدمتها إحتياطات النفط المؤكد، الذي يضع العراق في المرتبة الرابعة عالمياً إذا ما تم إستبعاد كندا (سلطان، محمد حامد، 2024، 146) ومن هنا نستطيع القول أن هذا ما يسمح لهُ أن يكون فاعلاً في مجال الطاقة في حال قدرتهُ على استثمارها بشكل فاعل، فعلى الرغم من أن العراق غني بالنفط على نحو إستثنائي، لكن إقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية حادة، فإحتياطي العراق النفطي المثبت يبلغ حوالي (143) مليار برميل، ويشكّل ثالث أكبر إحتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية وإيران، وربما بالمستقبل القريب سيتصدر بلدان العالم؛ وذلك لوجود كميات كبيرة من الإحتياطي المحتمل، غير أن العراق يعاني من تراجع كميات النفط الخام المنتج نسبة إلى ما يمتلكهُ من الإحتياطات الهائلة ؛ وذلك لأسباب عديدة مختلفة منها داخلية وأخرى خارجية (حسام الدين ،2021، ص 30).

ومن هنا نستنتج، أن خصوصية الموقع الجغرافي للعراق، جعل منهُ حلقة إتصال بأقاليم جيوسياسية متقاطعة، مثل منطقة الهلال الخصيب (من غرب إيران إلى جنوب الأناضول) ويربط إيران بالمنطقة العربية، كما يربط تركيا بمنطقة الخليج، إمتداداً إلى أوربا.

ثانياً: الخصائص الجيوسياسية والجيوأمنية:

مثل إحتلال العراق عام 2003، فرصة متاحة لبعض القوى الإقليمية والدولية، مشفوعاً بإستراتيجيات التناول الحذر لدول المنطقة، كونهُ نقطة إلتقاء جيوإستراتيجية كما ذكرنا سابقاً، وللإعتبارات التالية:

1- **الخصائص الجيوسياسة:** يقع العراق في قلب منطقة الشرق الأوسط، وهي نهاية حدود توسع، وحلف الناتو من الجهة الشمالية لهُ من تركيا، وبداية خط الصدع الجيوسياسي في دائرة الصراع والتنافس بين القوى الرئيسة في المنطقة (إيران، تركيا، إسرائيل)، وهو البوابة الشرقية للمنطقة العربية، التي تربط بين الخليج والبحر المتوسط عبر سوريا، وقد أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية عدة أسباب واهية لإحتلالهِ عام 2003، منها مزاعم حيازتهُ لأسلحة دمار شامل، وكونهُ عامل زعزعة للأمن الإقليمي والدولي، وبؤرة جذب للجماعات المتطرفة والإرهابية، وعلى الرغم من إن أي من هذه الحجج لم يثبت، إلا إن أهمية تواجد القوات الأمريكية في العراق، عدت مسألة تخص الأمن القومي الأمريكي كونهُ واقع ضمن منطقة تقاطع مصالح جيوسياسية جعل منها منطقة ذات علاقات تصارعية وقوس الأزمات (عباس، 2012، ص102).

2- **الخصائص الجيوأمنية:** رهن الموقع الجغرافي للعراق وحاجتهِ إلى دول الجوار، صياغة أمنهُ الداخلي بواقع الأزمات الأمنية الإقليمية، فالعراق دولة مصب ليس للأنهار التي تنبع من دول الجوار، بل للأزمات التي تحدث في تلك الدول أيضاً، فمنذ عقد الثمانينات والعراق يتأثر بالتطورات والمتغيرات السياسية الأمنية لدول الجوار، ومنها قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، والحركات المسلحة الكردية في تخوم المنطقة الشمالية للعراق، (تشمل أجزاء من شمال سوريا، جنوب غرب تركيا، وأجزاء كبيرة من شمال العراق)، وما أضاف تعقيداً للواقع الأمني في العراق هي السياسات غير المحسوبة التي أنتهجها العراق قبل عام 2003، ومنها التورط في حرب الثمان سنوات مع إيران (1980-1988)، نيابة عن دول الخليج العربية، التي شعرت بالقلق من قيام نظام معادي

لأنظمتها التقليدية، وإحتلال الكويت عام 1990، وما جرى من تبعات إقليمية ودولية أثقلت كاهل العراق بإلتزامات كبيرة، كانت سبباً في تراجع دوره الإقليمي، والمساس بأمنهُ القومي ومنها حصار دام عشرة سنوات (1991–2001)، ثم إحتلالهُ عام 2003، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مما كان سبباً مباشراً في نزوح وهجرة آلاف العراقيين (السيد سيلين، 2008، ص368).

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الأمن القومي العراقي بعد العام 2003:

أفرزت معطيات المرحلة التاريخية في العراق بعد عام 2003، تجربة جديدة لها تأثيرات جذرية على العراق والمنظومة الإقليمية برمتها، تجسدت في تبني النظام السياسي الجديد ولدستور العراق العام 2005، لصورة الدولة الاتحادية الفيدرالية واعتماد نظام ديمقراطي لممارسة وتداول السلطة، وقد أثارت التوافقية الحزبية وتوزيع السلطات الكثير من النقاشات والاختلاف حول مفاهيم وعناوين غير معهودة لدى المجتمع العراقي، مثل التعددية الحزبية وفدرلة الدولة(الزوبعي، 2019، ص3).

ومن أبرز معطيات المرحلة ما بعد عام 2003 في العراق ما يلي:

أولاً: عقبات نظمية (التحول الديمقراطي للسلطة) سلكت الديمقراطية في العراق بعد عام 2003، مسارات متباينة (عياش، 2011، ص27)، عكست حداثة التجربة وضعف الخبرة السياسية للقائمين على السلطة، وتراوح الأداء السياسي بين تجاذبات الاخفاق والنجاح في مواجهة العقبات التي تعزي عملية التحول من القانونية إلى الديمقراطية.

ثانياً: عقبات سياسية وتمثلت بضعف المؤسسات الدستورية (نعمان، 2004، ص548)، وتداخل الصلاحيات بين السلطات، وضعف المشاركة في الانتخابات التي يرى معظم العراقيون بأنها موجهة ومزورة في بعض حالاتها، وحضور إرادات خارجية إقليمية ودولية ذات إملاءات غير وطنية، وتعارض بعض النصوص الدستورية مع تطلعات المجتمع العراقي أو عدم حصول توافق اجماع على القبول بها، عوامل أدت إلى ضعف وتراجع شعبية النظام السياسي لدى الشارع العراقي، وحدوث أزمات شرعية السلطة، المفرفوقة بعدم الرضا الشعبي، والمصاحب للعنف السياسي، وعدم الاستقرار، وتوتر العلاقة بين الدولة والمجتمع مع سعي الأولى إلى احتواء الثاني والهيمنة عليه (الجابري، 2000، ص168).

ثالثاً: عقبات قانونية تضمنتها نصوص تراوحت بين الغموض والتعويم القانوني: (يقع النزاع في تطبيقها فضلاً عن تفسيرها)، فعلى الرغم من أن الدستور العراقي الدائم لعام 2005، كان قد صيغ بصورة تقدمية نظرت إلى الواقع المجتمعي للعراق بعين الانصاف، خاصة مشكلات الأقليات وإدارة التنوع، إلا أن أغلب مواده كانت تقع في فخ التجاذبات السياسية وعدم التمكين، ولم يعالج مسألة إدارة التنوع، والانسجام الهوياتي، وأثارت بعض موارده جدلاً عقيم، ولم ينجح في تبني رؤية منطقية واضحة، تترجم إي سياسات وبرامج ممكنة، فضلاً عن النقص في تناول موضوعات، إن لم نقل أنه الدستور العراقي (ملغم) بمواد تثير الصراعات الاثنية والدينية والثقافية في بعض نصوصه(حمد، وعبدالعال، 2014، ص17–49).

رابعاً: عقبات اجتماعية وجدلية الهويات الخاصة والعامة: إذ ظهرت مشكلة التعددية الثقافية والهوياتية في المجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، وقد أشار إلى ذلك صراحة الملك المؤسس (فيصل الأول) إذ يقول: " أعتقد أن لا وجود واقعي لشعب عراقي، بل ما يوجد هو تكتلات بشرية تخلو من أي فكرة وطنية مشتركة، وعلينا أن نعمل على تشكيل وتهذيب شامل لهذه الكتل، وتدريبه وتعليمه، وهذا ما يستوجب صرف جهود عظيمة (جاسم، بلا، ص195)، ويذكر أن الداخل الاجتماعي للعراق يتكون من جماعات إجتماعية متباينة اللغات والقوميات والثقافات، غير مرتبطة بجماعة موحدة، وهذا الواقع الصعب إنعكس بشكل سلبي على جهود تشكيل هوية وطنية موحدة، وتحقيق الإنسجام بين تلك الجماعات، التي تتجاذبها مشاعر التعدد والتبعية، والتي تزرع فيها روح المقاومة لمشاريع بناء وصهر هوياتي جامع (جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 193).

خامساً: عقبات بيئية ومناخية: إذ ارتبطت حياة الانسان دوما بالمناخ، وتأثرت بهِ، إذ إن المناخ والبيئة بصورة عامة لهما الأثر المباشر وغير المباشر على صحة الانسان وظروفه الحياتية، ومنها الصحة البدنية والنفسية، ورفاهية السكن والعمل ومياه الشرب، وعوامل الطقس والهواء واشعة الشمس وما إلى ذلك، وقد شهدت البيئة العراقية مؤخراً جملة من المؤشرات الخطيرة التي تنذر بكوارث

وتداعيات وآثار وأزمات مثل الجفاف واحتباس المطر، وزيادة التطرف المناخي (صيفاً وشتاءاً)، وشحة المياه السطحية والجوفية وإنتشار الامراض، وقد خصَّت الهيئة الدولية للمناخ (IPCC) التغير بالمناخ على انهُ التغير الذي يمكن تحديده باستخدام الاختبارات الإحصائية والذي يدوم لفترة طويلة (عقود) بسبب عوامل طبيعية وبشرية، ويؤثر في النشاط البشري (جاسم، 2011، ص9).

إن التدهور المناخي في العراق كان له أثر سلبي مباشر على نوع الهواء والتربة ومياه الشرب وتوفير الغذاء والمأوى والأمن وغيرها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014 ،ص50)، فقد تسبب بوفاة أكثر من (140000) حالة منذ عقد السبعينيات الماضية ولغاية العام 2021، على الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة رسمية، إلا أن تداعيات التلوث البيئي وتطرف المناخ، عملت على تدهور الوضع السكاني ومسَّت الأمن القومي العراقي، فقد تشبعت الأجواء العراقية بالغارات الدفيئة؛ (نتيجة المعامل غير المجازة، ومولدات الديزل للكهرباء الأهلية وإنكشاف الغطاء النباتي وغيرها)، وما لذلك من أثر على الغطاء الجوي الواقي من النشاط الشمسي والاشعة الكونية الضارة (الشمري، 2013، ص120 وما بعدها).

يعرَّف التلوث البيئي على أنهُ: تغير كمي أو كيفي في المكونات البيئية الحية غير الحية، لا تقدر الأنظمة البيئية استيعابها دون أن يحصل على اختلال توازني، مهما كان نوعها أو حجمه وينتج عنه مخاطر فعّالة تؤثر في الصحة العامة للكائنات الحية، سواء كان مصدره طبيعي أو غير طبيعي، فالمصادر الطبيعية مثل الغبار والغازات المنبعثة عن الحرائق والبراكين والامطار الحامضية وغيرها، والمصادر غير الطبيعية أو البشرية مثل الحروب والصناعات الاستمرارية والحفر والتجريف وتجفيف الأنهار وقطع الأشجار وغيرها (الحفيظ، 2005، ص36).

كذلك طرح مخلفات المستشفيات في الأنهار وكمية الغازات المنبعثة عن عوادم السيارات، والتي تسبب بها رداءة الوقود المجهز للمركبات واحتواءه على نسبة عالية من الرصاص والحرق العشوائي والطمر غير الصحي، بالنظر إلى زيادة الكثافة السكانية لمراكز المدن والعاصمة بغداد على وجه الخصوص والتي تسبب نقص أو ضعف لجهاز المناعي للإنسان (تقرير وزارة البيئة،2005، ص48).

وبحسب وكالة شفق الخيرية، فقد ذكرت تقارير أممية أن نسبة التلوث في العراق بلغت نحو 73.59% لعام 2022، فيما سجل معدل أعلى في عام 2019، إذ بلغ نحو 79.34% وهي نسب مواد مقلقة للغاية، وذكرت التقارير أن تلوث الهواء في العراق تقدم برقم قياسي إذ بلغ 66.99%، وتلوث المياه المعدة للشرب بمعدل 55.50% (سلطان، 2024، مصدر سبق ذكره، ص158-159)، وهذا ينذر بتداعيات بيئية خطيرة تهدد معدلات العيش الآمن في العراق، فضلاً عن تهديدها لمستقبل الحياة فيه، وبذلك تكون موضوعة التلوث البيني من أبرز الموضوعات وأكثر الحاجاً لطلب المعالجة والحل لمساسها المباشر للأمن القومي.

وبناء على ما تقدم يمكن القول، أن عملية بناء أمن قومي في العراق (بعد عام 2003) تواجه جملة من الصعوبات، يمكن وصفها بـ (مشكلات)، كونها لا ترقى إلى درجة مهددات، وأن جل المقاربة هنا ينطوي على إشارة، لمتغيرات نظمية وإدارية وقانونية واجتماعية وبيئية، من شأن اهمال أو اغفال تأثيرها، يمكن أن يتسبب بإعاقة لعملية بناء الأمن القومي، لما ينطوي عليه الأخير من الشمول والتركيب، الذي يغطي كافة قطاعات ومفردات الدولة والمجتمع، وأن عدم السعي بجدية إلى حلها أو معالجتها، سوف يرقى بها إلى درجة مهددات فعلية.

المبحث الثاني: التهديد السياسي والأمني للأمن القومي في العراق:

وفقاً للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، تم تسجيل أكثر من 600 شخص تم قتلهم خلال المظاهرات التي إندلعت في تشرين الأول 2019، في عدد من المدن العراقية، إحتجاجاً على الأوضاع السياسية، بالرغم من منع السلطات العراقية التجمعات العامة للحد من تفشي فايروس كورونا، وقد واجهت السياسة المالية في العراق الكثير من التحديات التي تعد عائق في تحقيق الأهداف والبرامج الإصلاحية لمواجهة فايروس كورونا وكما يلي:

المطلب الأول: المحور الإداري والمالي:

أولاً: نمط الإنفاق الحكومي وطبيعته: إن جوهر هذا التحدي يكمن في طبيعة الإنفاق الحكومي على الإيراد النفطي بنسبة تفوق 90%، إذ إن الإيرادات النفطية تتميز بثلاثة عناصر تضع الأنفاق الحكومي والإقتصاد العراقي على المحك الأول، وهو التذبذب في أسعار النفط، والثاني أن النفط مورد ناضب، والثالث إرتباط الموازنة بنوعيها الإيرادي والإنفاقي بأسعار النفط.

ثانياً: الترهل والتضخم الوظيفي: إذ مارست الحكومات سياسة التوظيف غير المرتبط بالحاجات الفعلية أو الإمكانات الاقتصادية (الجرجري، وعبدالله، 2033، ص66-68).

إن غياب الرؤية الإستراتيجية في إعادة الموازنة هو أحد أبرز مؤشرات تعثر الاقتصاد العراقي في الحقبة الماضية. ومن أجل مواجهة تلك التحديات يتطلب من الحكومة القيام بضبط الإنفاق الحكومي، إصلاح النظام الضريبي، والعمل على إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص.

بالإضافة لذلك ضرورة توظيف السياسة المالية بالإتجاه الذي يقوي من إشباع الحاجات الأساسية لعموم الأفراد في المستقبل، وتفعيل دور السياسة المالية ليتوافق عملها مع الشروط التي تلتحم فيها مع السياسات الأخرى وخاصة السياسة النقدية، ولا بد من التوجه الجاد من السلطتين التشريعية والتنفيذية لإعادة النظر في الموازنة العامة لمنح النمو والإستقرار الاقتصادي اللذين لهما الدور البارز والأساسي في توجهات السياسة المالية العراقية (النصراوي، 2020، السياسة النقدية في زمن كورونا " حالة العراق"، رابط الكتروني).

المطلب الثاني: المحور الأمني والعملياتي:

تعد الأزمات إختباراً للنظام السياسي، وتتضح فاعلية وكفاءته في كيفية التعامل مع إدارة الأزمات، وما يشهده العالم من إنتشار جائحة كورونا وتأثيرها في الحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية في معظم أنحاء العالم بنحو عام ومنها العراق، إذ شهد العالم إرتفاعاً كبيراً في عدد الوفيات جراء فايروس كورونا المستجد إلى أكثر من 200 ألف، وهي حصيلة محزنة في خضم معركة بين البشرية والوباء الذي أصاب 3 ملايين شخص، أما في العراق، فقد رافق إنتشار هذه الجائحة محلياً أزمات متعددة، أثرت في الأمن المجتمعي والغذائي، وأصبحت الأزمات ظاهرة متلازمة للمواطن العراقي، وعلى النظام السياسي مواجهة كل الأزمات بما في ذلك جائحة كورونا وبما ينصب في المصلحة العامة، وإن لم ترتقِ طريقة إدارة هذهِ الأزمة إلى مستوى المعايير المطلوبة، فيمكن أن تسبب أضراراً مدمرة على البيئة الأمنية العراقية وعلى صعد متعددة، منها الأمنية والسياسية والإقتصادية، مما يلقي بتبعاتهِ على الأمن المجتمعي والغذائي للفرد العراقي (المشهداني، 2021، ص10).

وقد كشف تفشي الجائحة مسألة في غاية الأهمية وهي ضعف الإنفاق على الجوانب التي من شأنها تحقيق بيئة أمنية ملائمة ومنها توفير الإنفاق المالي لمواجهة خطر الكوارث المتوقع حدوثها بين الحين والآخر، قياساً بالإنفاق على التسليح وتجييش الجيوش الذي مثل حالة لتحقيق الأمن المجتمعي، فأدى إنتشار جائحة كورونا إلى تغيير كثير من ديناميكيات العملية السياسية على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والدولية، ومن أهم المخاطر التي تواجه الأمن المجتمعي هي:

أولاً: من اللافت للنظر أن الفاعلين المنتسبين للتيارات الإرهابية في العراق، أبدوا قدرات ملحوظة على التأقلم السريع مع تلك المتغيرات الناجمة عن أزمة إنتشار هذه الجائحة.

ثانياً: كثف تنظيم (داعش) الإرهابي هجماته على مناطق مختلفة مستهدفاً عناصر الأمن ودورياتهم ونقاط المرابطة بنحو مكثف، وأستهدف المتعاونين مع القوات الأمنية وقادة الحشد العشائري المحلي، وهذه العناصر الإرهابية تستغل حظر التجوال وإنشغال القوات الأمنية بتوزيع المساعدات وفرض إجراءات العزل الصحي لتوسيع عملياتها، والأهم هو إبعاد قوات التحالف الدولي التي لها دور في مكافحة الإرهاب من حيث الإستطلاع والتنصت والتصوير الجوي (تأثير أزمة كورونا على مفهوم الأمن القومي. 2020. ص16).

أما على صعيد العمليات، فقد تم التحذير من أن الجماعات الإرهابية على إختلاف توجهاتها قد تستغل إنشغال الدولة في مكافحة تفشي فايروس كورونا ومعالجة تداعياته، لزيادة العمليات الإرهابية والأعمال العدائية، كي تزيد من مكتسباتها على أرض الواقع.

ثالثاً: عثور عناصر التنظيم على مناطق هشة يسهل التمدد أو النشاط فيها، مستغلين الإجراءات التي إتخذتها السلطات لإحتواء جائحة فايروس كورونا وإنشغال القوات الأمنية بإجراءات حظر التجوال وتطبيقة في مراكز المدن، ونظام المناوبات المعمول بهِ للتقليل من العدوى في صفوف القوات الأمنية.

رابعاً: إن خلايا (تنظيم داعش) الإرهابي إستغلت غياب الدعم اللوجستي والإستخباري للتحالف الدولي لمحاربة التنظيم، وبدأت بالتحرك في المناطق التي تفتقر إلى تواجد أمني وعسكري، والقوات العراقية لا تمتلك القدرة على القيام بدور التحالف الدولي في مجال الدعم الإستخباري واللوجستي.

خامساً: تمكن عناصر التنظيم من توسيع عملياتهم المسلحة بسبب تعقيدات الوضع السياسي وجائحة كورونا، وإن القوات الدولية المتحالفة مضطرة لإتخاذ تدابير لمنع تفشي الوباء داخل وحداتها العامة هناك، وأدت كل هذه التغييرات إلى تمكين التنظيم من تطوير نفسه ليتحول من مجاميع تقاتل بطريقة عشوائية إلى مجاميع تقاتل في قواطع وكتائب بجغرافيا محددة وبصلاحيات لا مركزية (تقرير، جواد، 2020، الرابط: https://www.aa.com.tr/ar 06.05.2020).

سادساً: يتصاعد خطر تحرير مقاتلي التنظيم ونسائهم وأطفالهم من السجون في العراق وسوريا إذا ما تفشى الفايروس في السجون ومعسكرات الإعتقال، وهي الحالة المحتملة آنذاك، في ضوء توقعات بتخلي المسؤولون عن إدارة بعض السجون عن مهماتهم، وهو ما سيكون مكسباً يحقق نقلة نوعية لـ(داعش)، وقد هرب أكثر من 750 شخصاً مشتبهاً بصلتهم بالتنظيم الإرهابي، من معسكر (عين عيسى) شمال شرق سوريا. ونجحوا في ذلك؛ لأن القوات الكردية فقدت السيطرة هناك بسبب هجوم تركي، وانظمَّت أعداد ممن هرب من السجناء للتنظيم الإرهابي والذين تلقوا المساعدة من مقاتلين آخرين للهروب من السجون وأماكن الإعتقال(تقرير، ANF، 2020 الرابط: https://anfarabic.com).

وتجدر الإشارة إلى أن إنتشار هذه الجائحة كانت خطيرة جداً، ومؤثرة في الأمن المجتمعي وحياة كثير من أفراد المجتمع العراقي (سكريين ومدنيين)، فيتوجب على الأجهزة الأمنية تصعيد عمليات المواجهة والإنتباه والقدرة على صد أية ثغرات من هذا النوع، سواء على الأرض أم صد المنصات الألكترونية والإنترنيت ومتابعتها، تلك التي تسعى التنظيمات الإرهابية إلى إستغلالها في بث الشائعات والمعلومة المغلوطة، وإثارة الهلع في صفوف المواطنين، ويعد وباء إستخدام التنظيمات المتطرفة لوسائل التواصل والإنترنيت لبث الرعب والفزع، مساوياً لخطورة جائحة كورونا، فمن الضروري الحفاظ على الحالة المعنوية للمواطنين، وثقة المجتمعات في أجهزة الدولة والإنتباه جيداً في هذا الوقت(المشهداني، 2018، ص33). فالأمن المجتمعي يتحقق بتداخل العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وصولاً إلى تحقيق أمن الإنسانية بالقضاء على الأنظمة الشمولية أو الدكتاتورية والإقصائية، ليست الحاكمة سياسياً فحسب، بل تلك المتحكمة إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً ودينياً.

وإستنتاجاً لما تقدم، يمكن القول إن العراق قد عانى في مرحلة جائحة كورونا من عدة تحديات في مجال السياسة والأمن، وتراجع في القطاعات الحكومية وغير الحكومية، مشكلاً أزمة مركبة ذات أبعاد مختلفة، ولكن تم إحتواء الخطر والقضاء على الوباء بعد مدة قصيرة من حدوث الجائحة، أفضل من دول متقدمة في المجال الصحي، وتكبدت أضراراً جسيمة، حيث الأعداد الكثيرة من الوفيات وتراجع إقتصادها وكذلك تدهورت أحوال مجتمعاتها بشكل عام.

المطلب الثالث: التأثير الاقتصادي والإجتماعي على الأمن القومي العراقي:

كشفت أزمة فايروس كورونا المستجد (كوفيد 19) هشاشة أغلب الإقتصادات عبر العالم، وحدود قدرتها على تحمل أزمات غير تقليدية، وتختلف هذه الأزمة عن الأزمات السابقة، إذ أن أزمة كورونا عالمية، بدأت الأزمة الصحية في تسجيل الإصابة الأولى بفايروس كورونا في 24 شباط 2020، ومع نهاية تموز 2020، بلغ مجموع الإصابات (124609) إصابة، في حين بلغ مجموع

حالات الشفاء (87434) حالة، أي نسبة الشفاء هي 70%، و(32434) مصاباً راقدين في المستشفيات، ولم تعلن الحكومة العراقية عن خطتها لإنقاذ الاقتصاد العراقي، وبدلاً عن ذلك فقد إتجهت إلى تبني مجموعة من الإجراءات اللازمة، التي تضمنتها وثيقة رسمية تهدف إلى إعادة تمويل الموازنة العامة والتي تعالج المشاكل التي أفرزتها الأزمة المالية المركبة وهذه الإجراءات هي(المشهداني، 2020، ص12):

اولاً: إيقاف التعيينات الجديدة، وتجميد الإستحقاقات المالية للموظفين (العلاوات، الترفيعات السنوية واحتساب الشهادة).

ثانيا: إيقاف النفقات غير الضرورية في الدوائر الممولة مركزياً.

ثالثاً: تقديم مقترحات شهرية من وزارة المالية إلى رئاسة الوزراء للموافقة على التمويل.

رابعاً: قيام البنوك الحكومية والأهلية بجدولة أقساط القروض الخاصة بالموظفين.

خامساً: تقليص رواتب العدالة الاجتماعية، ذوي الشهداء، السجناء السياسيين ممن يستلم أكثر من راتب إلى (1500) مليون دينار شهرياً (المشهداني، المصدر السابق، ص14).

سادساً: إضافة مبلغ مقطوع 5000 دينار، نحو (4,20) دولار عن كل برميل مجهز للمصافي الحكومية.

سابعاً: متابعة جباية أجور الكهرباء وتحسين أداء الطاقة.

ثامناً: خفض رواتب الرئاسات الثلاث (كاظم، 2023، رابط الكتروني).

تاسعاً: خفض مخصصات الموظفين الذين يتقاضون راتباً يزيد على 500 الف دينار بمقدار 50%.

وقد إنتقدت المفوضية العليا لحقوق الإنسان إجراءات الحكومة في مواجهة وباء كورونا، وحذرت من أن العراق يمكن أن يصبح أكبر بؤرة في المنطقة بل بالعالم، ما لم يتم تدارك الموضوع بشكل عاجل(كاظم، المصدر السابق). وتكمن حصيلة أزمة كورونا الاقتصادية في مجموعة من التداعيات الاقتصادية وهي:

1- الناتج المحلي: وهو يقاس بالقيمة المالية للسلع والخدمات التي يشتريها الشخص خلال أزمة كورونا، ولهُ أثران على الاقتصاد، الأول: يتعلق باستيراد السلع والخدمات؛ بسبب إضطراب سلسلة القيمة على المستويين الوطني والدولي، الثاني: يتعلق بالطلب على السلع والخدمات؛ بسبب فقدان الدخل، وحقق الناتج المحلي الإجمالي إنخفاض بمقدار (– 28.5%) نتيجة فايروس كورونا، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (19877403) مليار دينار لسنة 2020، بعد أن كان (27788409) مليار دينار لسنة 2019، وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول يبين الناتج المحلي ونصيب الفرد خلال جائحة كورونا / دينار العراقي

المؤشرات	2019	2020	معدل التغيير السنوي %
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	2.778.840.9	1.987.740.3	28.5 –
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية (الف دينار)	7102.0	4950.8	30.3 –
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية (مليار دولار)	235.1	168.2	28.5 –
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية (الف دولار)	60.0	4.2	30.0 –
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار)	223.075.0	188.112.3	15.7 –

وزارة التخطيط، التقديرات الأولية والفصلية والإجمالية للناتج المحلي للسنوات 2019– 2020.

2-تدهور القطاع الخاص: فإن شركات القطاع الخاص ومشروعاته التي تعمل في ظل بيئة أعمال غير مؤاتية أساساً، خطورة الإنهيار الشامل؛ بسبب الأزمات التي يعانيها الاقتصاد واستمرار حالة الإغلاق الاقتصادي وعدم وجود خطة إنقاذ حكومي شاملة لمساعدتها مما جعلها تعاني من خسائر مالية كبيرة لأسباب عدة: (كاظم، 2020. ص16).

3-إزدياد القلق لدى العاملين تجاه مستقبلهم، وأكثر القطاعات تضرراً هو القطاع السياحي وتجارة الجملة والمفرد التي تمثل نحو (7.5) % من الناتج المحلي للفترة من (2004-2018) (هبة، 2020/4/12).

4-تفاقم العجز المالي في الموازنة، فعلى الرغم من تلكأ إقرار قانون الموازنة الإتحادية لسنة 2020، لفترة ليست بالقصيرة ، فأن الأوضاع المالية العامة بدت صعبة في ظل التراجع الحاد في إيرادات النفط الخام فقد بلغ مجموع صادرات النفط خلال النصف الأول من سنة 2020، (595.1) مليون برميل وحققت إيرادات بلغت نحو (20.7) مليار دولار، أي نحو (24.6) ترليون دينار عراقي وبمتوسط سعر بلغ (34.7) دولار للبرميل وبحسب بيانات وزارة المالية لشهر حزيران 2020، فقد بلغت النفقات الإجمالية (30.859) ترليون دينار للأشهر الستة الأولى من سنة 2020، في حين بلغت الإيرادات الإجمالية (28.082) ترليون دينار عراقي، أي أن متوسط الإنفاق يبلغ (5.341) ترليون دينار عراقي شهرياً، بينما تبلغ رواتب الموظفين (3.028) ترليون دينار عراقي، وبناءاً عليه فإن حجم العجز يبلغ نحو(2.777) ترليون دينار، ومن أجل معالجة هذا العجز أقر مجلس النواب قانون الإقتراض المحلي والخارجي في 24 حزيران 2020 (جريدة الوقائع العراقية. 2020).

5-تفاقم مشكلة البطالة في عام 2018، بلغ معدل البطالة للبالغين 15 عام وأكثر، بنحو (27%)، ويمكن توقع ارتفاع معدلات البطالة حسب الظروف المحيطة، إذ أدت عملية إغلاق وحضر التجوال إلى فقدان فرص العمل، وإضطرار أغلب العاملين في القطاع غير الرسمي إلى ترك أعمالهم (اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، 2018-2020).

6-إنخفاض أسعار النفط: وقد تزامنت مع أزمة كورونا وقلة إستعمال وسائل النقل، وكان لأزمة إنهيار أسعار النفط بشكل كبير أثر واضح على حجم الموارد المتوفرة في البلاد، خصوصاً إن العراق يعتمد على النفط في عملية تمويل نفقات الدولة كافة (زياد،2020، ص5).

إذ إنخفضت كمية النفط الخام المنتجة في العراق لسنة 2020، إلى (1463.4) مليون برميل بعد أن كانت (1674.8) مليون برميل في سنة 2019، وبنسبة إنخفاض مقدارها (12.6)، وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي لنشاط النفط الخام لسنة 2020، إلى (60795.7) مليار دينار عراقي، بعد أن كانت (14386.4) سنة 2019، وبنسبة إنخفاض مقدارها (46.9)%(وزارة التخطيط ، التقديرات الأولية للناتج المحلي للنفط، 2020)، ولم يتأثر قطاع النفط فقط بجائحة كورونا، إذ أدى الوباء إلى توقف حركة النقل بكافة أصنافها البري، البحري والجوي، وإنخفض عدد المسافرين على خطوط النقل العراقية إلى أقل من (50)% مما كان علية سنة 2018(المشهداني، 2020، ص13).

كما أدت الجائحة إلى إحداث تغييرات في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما تلك السلع التي إرتبطت الحاجة اليها بتفشي الفايروس، فالعراق قد استورد خلال السنوات السابقة بمعدل يفوق (40) مليار دولار سنوياً السلع الغذائية والمشروبات والمنتجات، وهذا أدى إلى:

1- إنخفاض كمية السعرات الحرارية التي يحصل عليها كثير من الناس مع إنخفاض دخل الأُسر الناتج من فقدان مصادر كسب الرزق التي كانوا يعتمدون عليها.

2- إنخفاض دخل الأُسر أثَّر على أبناء الريف من المزارعين الذين سينخفض الطلب على سلعهم الزراعية، ومن ثم إنخفاض أسعارها.

3- قلة إهتمام المزارعين بأراضيهم نتيجة قلة الأمطار وإنخفاض مناسيب المياه.

وقد تكون الأسر النازحة أشد عرضة لخطر إنعدام الأمن الغذائي في جائحة كورونا(فتح الله، 2020/6/4، رابط الكتروني). وبعد تراجع أسعار النفط لحوالي أربعة أشهر إرتفعت أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية، وقد تسببت زيادة أسعار الغذاء وإنخفاض

الدخل المتأتي من العمل بنسبة 20% بسبب الحظر الشامل، فكان عدد الفقراء في العراق قبل أزمة كورونا هو (6.9) مليون عراقي، وإزدادت النسبة بسبب زيادة أسعار الغذاء وإنخفاض الدخل.

المبحث الثالث: التهديدات البيئية والوبائية الناتجة من البيئة:

نتناول في المبحث بعض التهديدات الغير طبيعية التي تعرض لها الأمن القومي العراقي ومنها الآتي:

المطلب الأول: التهديد البيئي:

من المخاطر البيئية التي تهدد أمن العراق إزدياد النفايات الصلبة وحرق النفايات في الهواء الطلق وبدون مراقبة، تؤدي إلى تعرض عمال النفايات والمجتمع إلى ملوثات سامة في الهواء، وكذلك إزدياد المخلفات الطبية الخطرة من نفايات الأدوية الحادة والنفايات المرضية والمُعدية والنفايات الصيدلانية، بما فيها النفايات السامة والكيميائية والمشعة والنفايات الملوثة بالفايروس من الكمامات وملابس وقائية وكفوف وغير ذلك، والتي يتطلب التعامل معها بشكل سليم وآمن، كما أعدت الوزارات المختصة النشرات التوعوية والإرشادية لأجل زيادة الوعي الصحي لدى المواطنين (فيروس كورونا، 2022، رابط الكتروني).

وهناك أيضاً أهمية خاصة للتعامل مع ملف النفايات بأنواعها وخصوصاً المنزلية الصلبة؛ لأنها قد تكون أحد مصادر إنتشار الفايروس وتكثيف جهود التخلص الآمن من المخلفات المنزلية الصلبة للحد من إحتمالية إنتقال العدوى عبر المخلفات، وضمان نظافة الشوارع ونشر إرشادات طرق الوقاية من الفايروس بين العاملين بمنظومة النظافة حفاظاً على سلامتهم، والإستفادة من الوحدات العسكرية والأمنية بمختلف أصنافها لدعم الجهود الرامية للتخلص من النفايات المتراكمة والقيام بحملات لرفعها من الشوارع والمناطق السكنية ومن الترع والأنهار والإلتزام بالتعليمات الوقائية (سعدون، هادي فيصل، 2018، ص397 ومابعدها).

نستنتج من ذلك إن العراق قد شهد في مرحلة كورونا عدة تحديات أثَّرت على البيئة في العراق، كما قد أثرت على الأمن القومي العراقي، ولكن إستطاع العراق توظيف ما أتيح لهُ من وسائل وأساليب وأنماط القوة الشاملة الوطنية للتخلص من الجائحة وتبعاتها خلال فترة قياسية.

المطلب الثاني: التهديد الوبائي:

إجتاح العالم في نهاية عام 2019، فيروس قاتل (كوفيد 19) عرف بفايروس (كورونا)، وفي 8 شباط 2020، وبدأ الخوف من الفايروس في العراق عندما تفشى في إيران ، فقد بدأ الهلع في العراق من إمكانية تفشي فايروس كورونا عندما أصاب سريعاً إيران المجاورة، وقد شكَّلت العاصمة بغداد غرفة عمليات وعلى أرفع المستويات، وسرعان ما اجتمعت معلنة عن إجراءات سريعة، ومن بين هذه الإجراءات حظر الرحلات الجوية بين العراق وإيران وإيقاف التبادل التجاري بين الجانبين، وقد كان من بين الإجراءات التي عملت الحكومة العراقية على تنفيذها لتجنب تفشي الفايروس هي إعلان رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي عن تشكيل خلية أزمة في شباط 2020، وكان من مهامها:

أولاً: متابعة الحد من إنتشار الفايروس.

ثانياً: منع إنتقالة قدر الإمكان.

وقد بذلت وزارة الصحة جهوداً حثيثة في عمليات التعقيم والتطهير ومحاولة الحد من إنتشار الفايروس(الوزان، 2020، ص407-408)، وقد إنتشر الفايروس في العراق بشكل كبير؛ بسبب نقص المستشفيات والرعاية الصحية، وليس ذلك فحسب، بل نجد أن نظرة المجتمع العراقي في البداية لإجراءات التباعد كانت من العوامل المساعدة على تفشي الفايروس، فقد جوبه التباعد الاجتماعي بنوع من الرفض والإستهزاء؛ وذلك بسبب تمسك المجتمع بعاداته القائمة على الترابط والأُلفة(محمد، 2022، ص71)، وتظهر بيانات الصحة العالمية أن العراق أنفق خلال السنوات العشر الأخيرة مبالغ على الرعاية الصحية للفرد أقل بكثير من دول أكثر فقراً منهُ ... وكما مبين في الجدول التالي:

الجدول يبن المبالغ المنفقة للتدابير الصحية ضد الجائحة للعراق ودول جواره / مليون دولار

العراق	الأردن	لبنان	إيران
161	304	649	142

كوفيد 19: العراق يحتل المرتبة الثانية في تسجيل أعلى نسبة وفيات بعد إيران 30 آذار 2020 (إقليم شرق المتوسط).
يظهر إن أدنى مستويات الإنفاق الصحي كانت في إيران والعراق وأعلاها في لبنان التي تشكو من أوضاع إقتصادية سيئة أكثر فقراً من العراق، وهذا المؤشر يفسر سبب كثرة الوفيات بهذا الفايروس في العراق وإيران، العراق يحتل المرتبة الثانية في تسجيل أعلى نسبة وفيات بعد إيران، 30 آذار 2020. حيث جاء العراق ضمن قائمة أكثر الدول تضرراً بجائحة فايروس كورونا المستجد في المنطقة من حيث عدد الوفيات بوصول إجمالي عدد الإصابات إلى 627416، والوفيات إلى 13111 عراقياً، مسجلاً نسبة 2.09%وفيات من بين مصابي كوفيد 19، في حين احتلت إيران الأولى مع تسجيل 58469 حالة وفاة و1466435 مصاباً، مسجلة نسبة 3.99% وفيات من بين مرضى الفايروس(كوفيد 19 في إقليم شرق المتوسط، 2020، الرابط new.un.org/ar/s) .
وفي ظل جائحة كورونا نجد أن هناك مجموعة من الإجراءات التي تعكس نوعاً من الوعي لدى الحكومة والتوجه لسياسة تفعيل الحلول القائمة على أساس حفظ المصلحة العامة ومصلحة الأمن القومي في العراق، ومن بين هذه الإجراءات حث العراقيين المقيمين في إيران على العودة إلى أرض الوطن ليتم بعدها إغلاق كافة المطارات بإستثناء مطارات النجف، بغداد، البصرة وأربيل، والدعم والتنسيق مع وزارة الصحة في إقليم كردستان(عبيد، 2020، ص75)، حيث جاء هذا الإجراء ليصنف من ضمن الإجراءات التي عكست وعي الحكومة وسعياً إلى تطبيق التكافل الاجتماعي في مواجهة الجائحة، فمن الواضح أن التهديد الوبائي كشف ثغرات وسلبيات يعاني منها العراق، مثل النقص في البنية التحتية والمؤسسات الخدمية وتباين إمكانية توفير الدواء اللآزم للشفاء، وقلة وعي في المجتمع العراقي من حيث إلتزامه بما جاءت بهِ حملات التوعية(المسح السريع لأثر جائحة كورونا، 2021، ص5-8)، إلا إنها وضَّحت من ناحية أخرى ما بذلتهُ الحكومة في تحقيق التكافل الاجتماعي والحرص على السلم والصحة لأفراد الشعب.

المطلب الثالث: التهديد الاجتماعي لجائحة كورونا:

نتيجة لعدم المساواة بين الجنسين تواجه المرأة العراقية مخاطر إضافية نتيجة تفشي وباء كورونا، فمعظم العاملين في مجال الرعاية الصحية هم ممرضات وقابلات قانونيات، ولذلك النساء أكثر عرضة للإصابة بفايروس كورونا، كذلك من المتوقع أن تزداد قابلية تعرض المرأة للعنف المنزلي، الذي تعاني منهُ في الأساس 37% من النساء في الدول العربية ومنها العراق، نتيجة للعزلة الاجتماعية التي يفرضها الوباء، فالصراعات المسلحة في العراق وما تعانيه المرأة العراقية من محدودية قدرتها على الدخول في سوق العمل والعنف المنزلي المنتشر في العراق، مما يزداد في فترة وباء كورونا بسبب إن الوباء يزيد من الضغوط الاقتصادية والإجتماعية، فضلاً عن تدابير تقييد الحركة والتباعد الاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة العنف المنزلي، إذ تجبر النساء على الإنعزال في المنازل، وبحسب مؤشر المرأة للسلام والأمن، فإن رفاهية النساء سوف تتأثر من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، هي الإندماج الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والأمن على مستوى الأسرة (العقابي، نورا، كيف أثرت جائحة كورونا على نساء العراق، رابط الكتروني).

1-كبار السن: أثرت جائحة كورونا على جميع جوانب الحياة الاجتماعية، ويتحمل كبار السن وخصوصاً ذوي الإعاقة منهم والنساء بشكل خاص، عبئاً مزدوجاً ناتجاً عن المخاطر الصحية للفايروس، وعن ضعف الحياة الاجتماعية، مما يترك مجموعة كبيرة منهم بدون حماية، فالفئات العمرية الأكبر سناً أكثر المتضررين، فهم يشكلون أكثر من 60%، ومن يعاني منهم من أمراض مزمنة وإعاقات أساسية أكثر عرضة للخطر. وأظهرت الأبحاث الجارية بشأن جائحة كورونا زيادة خطر الوفيات بين المرضى الذين يعانون من مضاعفات صحية أساسية منها أمراض غير معدية، ومعدلات الإصابة بالأمراض المعدية لدى كبار السن أعلى من بقية الفئات العمرية، مما يعني أن الخطر يزداد عليهم كثيراً خلال الجائحة (علي، 2022، ص132).

2-التعليم: بسبب جائحة كورونا أغلقت الحكومة الإتحادية العراقية المؤسسات التعليمية قاطبة في الأسبوع الأخير من شباط والأسبوع الأول من آذار من السنة 2020، مع عدم وضوح موعد إعادة فتح المدارس، وبالتالي لا يحصل مايقارب (10) مليون طفل في الفئة العمرية (5-9) سنة على التعليم، مما يزيد من اللامساواة في التعليم، وهذا لهُ أثر إجتماعي إقتصادي سيء، فعدم وجود تعليم يقلل من عدد الشباب الذين يعملون في مهن ماهرة، مما يزيد من مستويات الفقر مع خطورة ترك عوائل الأطفال المناطق المعرضة للخطر أماكنهم وبالتالي ترك أطفالهم مقاعد الدراسة، مع إنخفاض دخل الأسرة بفعل عمليات الإغلاق المطولة، التي إستلزمها الوباء، وتم تفعيل التعلم عبر الأنترنيت وما نجم من تأثر الفتيات بشكل خاص، بسبب القيم التقليدية للحد من قدرتهن على المشاركة في الدروس عبر الأنترنيت، إذ كان لا يسمح لهن مثلاً بإستخدام كاميرات الفيديو لكيلا تتم رؤيتهن عبر الكاميرا، أو بسبب خضوعهن بشكل أكبر للمعاكسات والتنمر الإلكتروني، وقد سبب ذلك في تسرب بعض الفتيات من الدراسة وتراجع المستوى، فضلاً عن إن هناك بعض القرى النائية التي لم يصلها الأنترنيت وكذلك إنقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر، بالإضافة إلى ضعف دخل الفرد العراقي (كاظم ،2012 ، ص19).

نستنتج مما تقدم: إن العراق قد عانى من عدَّة تحديات في المجال الإقتصادي والإجتماعي تمثلت في غلاء الأسعار والواقع المعيشي السيء لأفراد الشعب العراقي، فضلاً عن التحديات الاجتماعية للنساء وكبار السن، ولكن إستطاع العراق توظيف هذه التحديات بما يخدم الأمن القومي العراقي، وذلك من خلال عدة إجراءات قامت بها الحكومة العراقية في المجال الاقتصادي وكذلك المجال الاجتماعي عن طريق إطلاق الأمن الغذائي في زمن حكومة السيد مصطفى الكاظمي الذي لايزال معمول بهِ إلى يومنا هذا.

النتائج التي توصل اليها الباحث:

1-يقع العراق في الطرف الغربي لقارة آسيا، وإن موقعهُ الجغرافي سيكون موطناً مرشحاً لإنتشار الأمراض، مما لهُ تأثير كبير على الصحة العامة؛ بسبب العواصف الغبارية وارتفاع درجات الحرارة وقلة الغطاء النباتي.

2-تأثر الأوساط البيئية (التربة والمياه والهواء) بالتلوث البيئي، مما ترك آثاراً بيئية وصحية وإجتماعية أدى إلى تدني مستوى رفاهية الأفراد وأمنهم الصحي، وان المتأثرين بالتلوث البيئي هم المتسببون في إحداثه؛ بسبب سلوكهم اتجاه المحيطة بهم.

3-تدهور النظام البيئي في العراق بسبب الحروب والنزاعات والتصنيع وتوسع النشاط الاستكشافي والاستخراجي في قطاعات الدولة، واستخدام المولدات الأهلية وتراكم النفايات الصلبة والأسمدة الكيمياوية بشكل واسع، والعمليات العسكرية ضد داعش، وأيضاً مخلفات الحروب المشعة، إذ إن أكثر من (39) موقعاً ملوثاً أثر على القطاع الصحي بصورة واضحة.

4-بعد مرحلة (داعش) ظهرت تحديات في تغيير الهوية الوطنية وأزمة النازحين، إلا أن الأمن القومي استطاع توظيفها وسن عدَّة قوانين ومبادرات مع التعاون مع منظمات أجنبية لمساعدة النازحين وتوفير الأمن الغذائي لهم.

5-شهد العراق عدَّة تهديدات تتعلق بجائحة كورونا، مست الصحة والسياسة والاقتصاد والأمن المجتمعي، استطاع العراقيون توظيف الجهود الحكومية والشعبية، والتخلص من هذه التحديات.

6-شهد الواقع الصحي في العراق تناوباً بين الإنتعاش والتقهقر متأثراً بالظروف التي مر بها من حروب متتالية وحصار وأزمات أمنية وسياسية مع إنتشار وزيادة أمراض التلوث البيئي مما أدى إلى ضعف الأمن الصحي العراقي.

التوصيات:

1-الأمن القومي وحماية المواطن من الأمور والمكتسبات المهمة التي لا يمكن التغافل عنها، لذا يجب على صانع القرار العراقي أن يسخر كل إمكانيات الدولة الاقتصادية والعسكرية واللوجستية من أجل الحفاظ عليها.

2-وضع حماية البيئة في صلب إهتمام الدولة والمؤسسات الحكومية كافة، وليس الإعتماد على وزارتي الصحة والبيئة فقط، ولا بد من دعم التنمية وتحسين مستوى معيشة الأفراد والحد من الفقر الذي سبب تلويث البيئة وانتشار الأمراض.

3- التعرف على التلوث البيئي وتحديد أسبابه ومصادر تلوثه وأثره في صحة الإنسان والعمل على الحد منهُ، والوصول إلى الأمن الصحي من خلال الوقاية وتوفير العلاج الملائم والتعرف على الأمراض التي هي نتيجة أنواع التلوث مهما كان نوعها.
4- على الدولة تفعيل قوانين البيئة وزيادة الرقابة على القطاع الصناعي والاقتصادي والخاص وعملية صرف مياه الصرف الصحي وغيره.
5- إبرام الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول الجوار من أجل المحافظة على البيئة بكل الأشكال والوسائل وتحسين القطاع الصحي وحماية البيئة.
6- الإستعانة بالخبرات الدولية لمواجهة التلوث البيئي في العراق وبالتعاون مع وزارة البيئة العراقية، والإستعانه بهم في تطوير القطاع الصحي من مستشفيات ومؤسسات صحية ولا سيما مرضى السرطان وعلاجه في داخل العراق، وإقامة المؤتمرات والندوات لتطوير القطاعين البيئي والصحي ومساعدة البلاد بالنهوض على نحو يساعد على مواجهة التحديات العامة في الوقت الحاضر والمستقبل.
7- دراسة العوامل والمتغيرات الجغرافية ومدى علاقتها بالعوامل المرضية في المكان الذي يسببها التلوث البيئي والتي تتولد منهُ الأمراض المستوطنة أو الإنتقالية أو المستجدة والتي يمكن تحديدها حسب التلوث البيئي الحاصل.

المراجع:

1- حسن، عمر كامل، 2022، جيوبولتك موقع العراق وأثره في السياسة الخارجية، جامعة الأنبار، العدد 46، ص496-498.

2- سلطان، محمد حامد، 2024، التوظيف الاستراتيجي لأنماط القوة المتاحة ومتطلبات الأمن القومي، العراق: بعد العام 2014 أنموذجاً، إطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية / قسم الاستراتيجية، بغداد، 2024، ص146.

3- حسام الدين، محسن،2021، أثر التغير في أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2005-2017) دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات النفطية، ص30.

4- عباس، مؤيد حمزة، 2012، الإستراتيية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 2001/9/11، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين)، بغداد، ص102.

5- السيد سيلين، رضا محمد، 2008، الجغرافية السياسية للعراق " دراسة في المحدودات المكانية لوظائف الدولة " رسالة ماجستير، كلية الآداب – قسم الجغرافية – جامعة الزقازيق، مصر، ص368.

6- الزوبعي، بشرى محمود، 2019، التوافقات السياسية في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 57، (كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين)، بغداد، ص3 وما بعدها.

7- عياش، عامر، 2011، طبيعة النظام البرلماني في العراق في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005، مجلة العراق، المجلد 4، العدد (13-14)، كلية الحقوق، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص27 وما بعدها.

8- نعمان، عصام، 2004، العراق على مفترق التعدد والتوحد " إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص548.

9- الجابري، محمد عابد، 2000، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ص168. وكذلك ينظر: العبيدي، نضال جهاد، 2014، النظام البرلماني العراقي ثنائية المشاركة والمعارضة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 9، (آذار 2014)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ص125-127.

10- حمد، ياسين محمد وعبدالعال، عبدالجبارعيسى، 2014، التعامل مع الأقليات في إدارة التنوع (دراسة مقارنة بين العراق والهند)، مجلة السياسة الدولية، العدد 24، جامعة بغداد، ص17-49.

11- جاسم، خيري عبدالرزاق، إشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل تعزيزها، مركز العراق للدراسات، بلا، ص195.

12- جاسم، خيري عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 193.

13- جاسم، فرج حبيب، 2011، أنماط المناخ في العراق بإستخدام بيانات الأقمار الصناعية (رسالة ماجستير غير منشورة)، (كلية العلوم، الجامعة المستنصرية)، بغداد، ص9.

14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، نيويورك، ص50.

15- الشمري، حسين جبر وسمي، 2014، التغير المناخي وأثرهُ في درجة حرارة العراق، (مجلة كلية التربية الأسية- جامعة بابل)، العدد 12، العراق، ص120 وما بعدها.

16- الحفيظ، عماد محمد ذياب، 2005، البيئة حمايتها تلوثها ومخاطرها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، (عمان- الأردن)، ص36 وما بعدها.

17- تقرير وزارة البيئة،2005، (وزارة الصحة العراقية – قسم تلوث الهواء)، تقرير عن الملوثات الغازية لعام 2005، ص48.

للمزيد ينظر: Localised interlinkages between Climate, Peace, and Security in Iraq: UNAMI Climate, Peace and Security Analysis Report (August 2023 – May 2024)

18- الجرجري، أحمد حسين وعبدالله، أحمد قتيبه، 2033، دور الأنماط القيادية في الحد من الترهل الوظيفي" دراسة إستطلاعية"، مجلة إقتصاديات الأعمال (جامعة الموصل)، المجلد 4، العدد 1، ص66-68.

19- النصراوي، سلطان جاس، السياسة النقدية في زمن كورونا " حالة العراق"، كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة كربلاء، post published: 2020 http://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/8151
20- المشهداني، أكرم عبدالرزاق،2021، الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث جائحة كورونا، كلية الشرطة (بغداد)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، ص10.
21- تأثير أزمة كورونا على مفهوم الأمن القومي، 2020، دار الخليج. أبو ظبي. ص16.
22- جواد، علي "تقرير". 2020. تحت غطاء كورونا.." داعش" يوسع هجماته بالعراق. تركيا اليوم. الرابط: https//www.aa.com.tr/ar,06.05.2020
23- تقرير،ANF، لن يتم التركيز على مواجهة " داعش " وحراسة سجنائه في ظل إنتشار كورونا، الأربعاء1/ 4/ 2020، الرابط: https://anfarabic.com
24- المشهداني، أكرم عبد الرزاق. 2018. تداعيات الحروب والكوارث على الأمن الاجتماعي. بلا. ص33.
25- المشهداني، عبدالرحيم نجم، 2020، إقتصاد العراق بين أزمة كورونا وإنهيار النفط العالمية وتأثيراتها على بناء الموازنة الإتحادية، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، طبعة بلا، ص12.
26- كاظم، حسن لطيف، الاقتصاد العراقي في زمن كورونا " ازمة الإدارة الاقتصادية "، شبكة الإقتصاديين العراقيين، الرابط ttps://iraqieconomists.net/ar/-%D8%AD%D8%B3%D9%86-85,25/04/2020
27- كاظم، حسن لطيف. 2020. التداعيات الاقتصادية والإجتماعية لجائحة كورونا في العراق. سلسلة سياسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر. ص16.
28- هبة، عبد المنعم .2020/4/12. التحفيز المالي لمواجهة فايروس كورونا. موجز سياسات الصندوق العربي.
29- جريدة الوقائع العراقية. 2020. قانون الإقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي لعام 2020. العدد 4590. 2020/7/6
30- اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر والبنك الدولي. إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق. (2018-2020).
31- زياد، حسين. الأزمة المركبة،2020، ص5).
32- وزارة التخطيط، التقديرات الأولية للناتج المحلي للنفط، 2020.
33- المشهداني، عبدالرحمن، 2020، إقتصاد العراق بين أزمة كورونا وإنهيار أسعار النفط، مركز صنع السياسات، ص13.
34- فتح الله، هادي، أزمة الحوكمة وانعدام الغذاء في العراق، الصدى 20220/6/4، الرابط: https://carnegieendowment.org/sada/81977
35- فيروس كورونا، 2022، منظمة الصحة العالمية تحذر من مخاطر صحية وبيئية بسبب التفايات الطبية، عربي نيوز، شباط/2022، متاح على الرابط: https://www.bbc.com?a
36- سعدون، هادي فيصل، 2018، التلوث البيئي في العراق وأثره على الصحة والأمن الصحي، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 24، العدد 102، بغداد، ص397 وما بعدها.
37- الوزان، عبدالكريم عبد الجليل، 2020، دور الحكومة العراقية والإعلام العراقي في معالجة أزمة جائحة كورونا، مجلة بحوث، مركز البحوث والإستشارات، لندن، ص407-408.
38- محمد، مازن رسول، 2022، كورونا وجبرية التباعد الاجتماعي" العراق إنموذجاً"، مجلة السياسة الدولية، عدد 30، الجامعة المستنصرية، ص71.
39- كوفيد-19 في إقليم شرق المتوسط، 30/ آذار/2020، العراق يحتل المرتبة الثانية في تسجيل أعلى نسبة وفيات بعد إيران، أخبار الأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة، الرابط: new.un.org/ar/s

40- عبيد، ضحى سعد، 2020، أزمة التعامل مع جائحة كورونا " العراق إنموذجاً "، مركز حمورابي الدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة حمورابي، عدد 33، ص75.

41- المسح السريع لأثر جائحة كورونا على خدمات الصحة الإنجابية، 2021، ص5-8.

42- العقابي، نوارة، كيف أثرت جائحة كورونا على نساء العراق، صحيفة إيجاز، بغداد، الرابط. https://ejaz.news/207--html

43- علي. ولاء محمد. تعرض كبار السن لأخبار جائحة كورونا وإنعكاساتها. 2022. مجلة الباحث الإعلامي. العدد 53. ص132.

44- كاظم، سمير مهدي. 2021. واقع التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. لبنان. ص19.